

Islamic intellectual contributions to facing the challenges of sustainable development

م. د. نور عواد خلف*

Lect.Dr. Noor Awad

E-mail: noor.a@tu.edu.iq

<https://orcid.org/0009-0006-0493-1940>

ملخص:

تناولت الدراسة الإسهام الفكري الإسلامي في مواجهة تحديات التنمية المستدامة، حيث استعرضت الأسس الفكرية الإسلامية المتعلقة بها وآليات تحقيقها. وخلصت إلى أن الفكر الإسلامي يركز على توازن الحقوق والواجبات، ورفاه الإنسان واستقرار المجتمع كأساس لمنظومة تنموية متماسكة تتوافق مع القيم الدينية والأخلاقية. يعزز أيضاً العدالة الاقتصادية، مقاومة الاستغلال، وأهمية العمل في تحقيق التنمية الشاملة. التعليم يعتبر ركيزة أساسية لنشر المعرفة وتطوير القدرات البشرية، بجانب دعم الابتكار والتقنية لتعزيز الاستدامة وتحسين الحياة. كما يدعو الإسلام إلى تعزيز التعاون الدولي عبر قيم الوحدة والتسامح لتحقيق التنمية العالمية. التراث الإسلامي يشكل قاعدة أخلاقية وسياسات تنموية تعزز العدالة والابتكار، بما يضمن التنمية المستدامة المتوافقة مع الهوية الثقافية والدينية ورفاه الأجيال القادمة. الكلمات المفتاحية: الفكر الإسلامي، التنمية، المستدامة، تحديات.

ABSTRACT

The study addressed Islamic intellectual contributions to addressing the challenges of sustainable development, reviewing the related Islamic intellectual foundations and mechanisms for achieving them. It concluded that Islamic thought focuses on the balance of rights and duties, human well-being, and societal stability as the foundation for a cohesive development system consistent with religious and moral values. It also promotes economic justice, resistance to exploitation, and the importance of work in achieving

* جامعة سامراء / كلية العلوم الاسلامية / قسم العقيدة والفكر الاسلامي.

comprehensive development. Education is a fundamental pillar for disseminating knowledge and developing human capabilities, while supporting innovation and technology to enhance sustainability and improve lives. Islam also calls for strengthening international cooperation through the values of unity and tolerance to achieve global development. Islamic heritage constitutes a moral foundation and development policies that promote justice and innovation, ensuring sustainable development consistent with cultural and religious identity and the well-being of future generations.

Keywords: Islamic thought, sustainable development, challenges.

مقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان من علق وعلمه ما لم يكن يعلم، له الحمد في الأولى والآخرة، الحكيم الخبير، والصلاة والسلام على نبيه الكريم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى أبدع خلق الإنسان واستخلفه في الأرض، وأعدّ له أدوات تمكنه من تسيير حياته وإصلاح شأنه، سخر له ما في السماوات وما في الأرض، وأسبغ عليه نعمه الظاهرة والباطنة، فلا يمر يوم إلا وتزداد هذه النعم وضوحاً وتجلياً في كافة نواحي دينه ودنياه، ومن أبرز مظاهر فضل الله على الإنسان أنه ميزه بالعلم والإدراك، وهياً له بفضله طرق التحصيل والمعرفة، فأصبح يسعى يومياً للكشف عن مجالات جديدة، ويطوّر وسائل مبتكرة لتلبية احتياجاته وتسخيرها في مختلف جوانب حياته.

إن الفكر الإسلامي يستند على مرتكزات عميقة من مبادئ وقيم تتصل بالعلاقة بين الإنسان والكون، وتؤكد على أهمية التوازن بين المصالح المادية والمعنوية، كما ويسهم الفكر الإسلامي في تحقيق التنمية بطريقة تضمن حفظ الكرامة الإنسانية، والعدالة، والرحمة، مع مراعاة الحقوق والواجبات بين الأفراد والمجتمعات، وتتبع هذه الأصول الفكرية الإسلامية من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، فضلاً عن منظومة التشريع والفقه الإسلامي التي تعطي بعداً أخلاقياً وروحياً للعمل التنموي، مما يمنح عملية التنمية طابعاً إنسانياً متوازناً ومتوافقاً مع الطبيعة والمصالح العامة للمجتمع، كما يُبرز الفكر الإسلامي أهمية التكافل الاجتماعي، والعدالة الاقتصادية، والاستثمار في العلم والمعرفة كوسائل لتحقيق التنمية

المستدامة، مع الالتزام بمبادئ الحلال والحرام والأخلاق، التي تُعد من الركائز التي تؤسس لبيئة تنموية مستدامة ومتوازنة، بُنيت على هذه المبادئ دعائم أساسية تُعزز من دور المجتمع في بناء مستقبل يعتمد على الإخلاص، والعمل الجماعي، واحترام البيئة، مع التشديد على أهمية القيم الأخلاقية في صنع قرار التنمية وضمان استدامتها، إذ يُمثل ذلك أساساً يُمكن من خلاله تكوين نهج إسلامي متكامل يُساهم في معالجة التحديات العالمية على اختلاف أنواعها، ويُعزز من قدرة المجتمعات على الصمود وتجاوز الأزمات، تحقيقاً للرفاهية والعدالة للأجيال القادمة وللمجتمع، في إطار من المبادئ الدينية والتوجيهات الروحية التي تحث على العمل الصالح والخدمة العامة.

استناداً إلى المعطيات والمعلومات المُقدمة فيما سبق، يُمكننا صياغة الإشكالية المطروحة بالشكل التالي:

ما هي اسهامات الفكر الإسلامي في مواجهة تحديات التنمية المستدامة؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية، تتشكل أماننا مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

- ما هي المبادئ الفكرية الإسلامية التي تدعم التنمية المستدامة؟
- ما هي التحديات الحديثة التي تواجه التنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية؟
- ما هي الأساليب الفعالة لتعزيز دور الإسلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الاستفادة من المراجع المتوفرة ومجموعة متنوعة من الإحصائيات المستخلصة من مصادر مختلفة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى:

- نشر مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة مع التركيز على إبراز اسهامات الإسلام في تحقيق التنمية المستدامة.

- تبيان النهج الإسلامي الذي يُشكل إطاراً فعالاً لمعالجة تحديات التنمية المستدامة.

- التعرف على الأساليب الفعالة التي تساهم في تعزيز دور الإسلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقسيمات البحث:

- الأسس الفكرية الإسلامية للتنمية المستدامة
- التحديات المعاصرة للتنمية المستدامة من منظور إسلامي

- ما آليات تفعيل الاسهام الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: الأسس الفكرية الإسلامية للتنمية المستدامة

المطلب الأول: المبادئ الإسلامية الداعمة للاستدامة (العدل، التوازن، المسؤولية)

تُمثّل الاستدامة إحدى القيم الأساسية التي تسعى جميع المجتمعات الحديثة إلى تحقيقها، بوصفها ركيزة لضمان استمرارية الحياة البشرية في توازن مع البيئات الأخرى المحيطة بها، ومن المثير للاهتمام أن تعاليم الإسلام تضمنت العديد من المبادئ التي تؤكد أهمية الاستدامة وتسهم في تحقيقها بطرق شاملة.^(١) ومن أبرز هذه المبادئ: (العدل، التوازن، والمسؤولية).

أولاً: العدل: يتوجب في هذا المبدأ أن يتم توزيع الموارد بين أفراد المجتمع بشكل عادل ومنصف، دون تمييز أو احتكار، بما يعزز العدالة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، ويشكل العدل أداة فعالة للحفاظ على التوازن الصحي في استهلاك الموارد الطبيعية وتعزيز الاستخدام المستدام لها، مما يؤدي إلى تحقيق المساواة في الحصول على المنافع الناتجة عنها بين الأجيال الحالية والمستقبلية.^(٢) وقد دعا الإسلام إلى عدم الانفراد بالرأي، ومشورة الجماعة، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾^(٣)، كذلك بالمعارضة تظهر عيوب خطط التنمية والآثار السلبية لتفاعل الإنسان مع البيئة.

ثانياً: التوازن: يعد التوازن قيمة هامة أخرى يحث عليها الإسلام بقوة لتحقيق الاستدامة، ويُظهر هذا المبدأ دعوة واضحة للاعتدال في استهلاك الموارد وعدم الإفراط في استخدامها، مع الحفاظ على احترام البيئة باعتبارها هبة إلهية لها حقوقها التي يجب صيانتها، وبفضل هذا النهج المعتدل، يمكن تجنب استنزاف الموارد الطبيعية والمحافظة على استمرارية توافرها، مما يعزز استدامة بيئية واقتصادية توفر حياة ذات جودة لكل الأجيال والمجتمعات.^(٤)

^١ إبراهيم الكيلاني زيد، الأسس العقائدية والأخلاقية للتنمية في الإسلام، مؤتمر الإسلام والتنمية، جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، ٢٨-٢٩/أيلول/١٩٨٥م، نشر جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، عمان-الأردن، ١٩٩٢، ص ١٨.

^٢ إبراهيم أحمد عمر، فلسفة التنمية رؤية إسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي - مكتب الخرطوم، ط ١، ١٩٨٩، ص ١٢.

^٣ سورة الشورى، الآية: ١٥٠.

^٤ قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان، ٢٠٠١، ص ٢٩.

ثالثاً: المسؤولية: يأتي مبدأ المسؤولية كعنصر محوري أساسي في التصور الإسلامي للاستدامة، يُحمّل الإسلام الإنسان دور الخليفة في الأرض، وهو دور يتطلب إدراكاً عميقاً لمسؤولياته تجاه البيئة والمجتمع المحيط به، وهذه المسؤولية تُترجم عملياً في الأفعال الفردية والجماعية التي تراعي حماية الموارد الطبيعية والعمل على تحقيق تنمية مستدامة تخدم مصالح الجميع دون الإضرار بالنظم البيئية أو الأجيال المقبلة.^(١)

بدمج هذه المبادئ—العدل، التوازن، والمسؤولية—في سلوكيات المجتمعات، يمكن تعزيز عملية الانتقال نحو نمط حياة يتسم بالاستدامة على المستويات الدينية والعملية، كما أن هذه المبادئ لا تقتصر على الإطار الإسلامي فقط، بل تتكامل مع القيم العالمية التي تدعو إلى تحقيق مستقبل مستدام يُضمن فيه العدل البيئي والاجتماعي للجميع، كما يحث الإسلام في الوقت نفسه على تهيئة الموارد الطبيعية للاستغلال، ويدل على ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: **((مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا وَرَأَى ذَلِكَ عَلِيٍّ فِي أَرْضِ الْأَرْبَابِ بِالْكَوْفَةِ مَوَاتٌ وَقَالَ عُمَرُ مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ))**^(٢).

ومن أهم الأمثلة على المبادئ الإسلامية الداعمة للاستدامة السياسة التي اتبعتها عمر بن الخطاب في إدارة بيت المال ونظام العطاء مثلاً للعدل والمسؤولية، إذ نجح في تأسيس نظام مالي متين يقوم على الشفافية ويضمن التوزيع العادل للثروات. من أبرز معالم هذه السياسة إنشاء الدواوين لتسجيل المسلمين وتخصيص الأموال بشكل منظم عبر "ديوان العطاء"، الذي عمل على منح الأفراد حقوقهم استناداً إلى فضلهم ومكانتهم في الإسلام. كما تجلت المسؤولية في حرصه على إلزام الولاة بتطبيق مبدأ الشفافية المالية وخضوعهم للمساءلة، إلى جانب اهتمامه الكبير بترشيد الإنفاق الحكومي. أما العدل، فظهر جلياً في تحقيق المساواة بين المواطنين فيما يتعلق بالحقوق وتقليل الأعباء المالية عنهم.

فيما يخص العدل في توزيع الثروة، اعتمد على مجموعة من المبادئ الهامة:

تأسيس نظام العطاء العام: ارتكز عمر على إنشاء ديوان العطاء كإطار تنظيمي يضمن تسجيل المسلمين وتقسيم الموارد عليهم بطريقة عادلة.

^١ جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، السعودية-جدة، الإصدار الحادي عشر، ٢٠١٣، ص ٣٣

^٢ محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ هـ - ٢٥٦ هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار طوق النجاة، بيروت، ٢٠١٨، كتاب الحرف والمزارعة، باب من أحيا موتانا، رقم الحديث: ٢٣٣٤، ج ٣، ص ١٠٦.

المساواة الشاملة: حرص على تطبيق مبدأ المساواة بين جميع المسلمين، مشدداً على أن كل فرد، مهما كانت مكانته أو موقعه، له نصيبٌ من بيت المال، مؤكداً بقوله إن هذا المال ليس حكراً على أحد دون الآخر.

الحقوق بناءً على الجدارة: اعتمد في توزيع العطاء على معايير الكفاءة والفضل والجهد والحاجة، مع إلغاء الاعتبارات المتعلقة بالمكانة الاجتماعية أو القوة.

العدل بين المسلمين وأهل الذمة: امتد نطاق المساواة ليشمل جميع سكان الدولة، حيث كانت الزكاة تُفرض على المسلمين والجزية على أهل الذمة، الذين بدورهم يستفيدون من المنافع العامة والأمن الذي توفره الدولة.

المطلب الثاني: مفهوم الاستخلاف في القرآن والسنة وأثره في التنمية:

كما يُعدّ مفهوم الاستخلاف أحد المبادئ المحورية في الإسلام، حيث يجسد مسؤولية الإنسان في عمارة الأرض واستثمار مواردها بما يتوافق مع القيم الإلهية والمبادئ الأخلاقية، وقد ورد ذكر هذا المفهوم في القرآن الكريم في مواضع متعددة، منها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(١)

في سياق القرآن الكريم، يظهر الاستخلاف كدعوة واضحة إلى الاهتمام بالأرض وحماية البيئة والحفاظ على توازن النظام الطبيعي، يطلب الله من المؤمنين أن يكونوا أوصياء على الأرض، ويستخدموا مواردها بحكمة ومسؤولية، إذ يُعتبر الإنسان خليفة الله فيها، مما يضع على عاتقه واجباً مهماً فيما يتعلق بالبيئة والمجتمع.

أما في السنة النبوية، فقد أكد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أهمية الاستخلاف والوعي البيئي، ومما يُروى عنه صلى الله عليه وسلم قوله: ((إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمُ الْفَسِيلَةُ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا تَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَغْرِسْهَا))^(٢). يجسد هذا الحديث ضرورة الاستمرار في العمل لخير الأرض والأجيال المقبلة، حتى في الأوقات الحرجة.

١. سورة البقرة، الآية: ٣٠.

٢. محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ هـ - ٢٥٦ هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٨، كتاب الأدب المفرد، باب اصطناع المال، رقم الحديث: ٤٧٩، ج ٣، ص ٢٤٢.

كما كان نظام الحمى الذي أسسه عمر بن الخطاب ابتكاراً ريادياً في حماية الموارد الطبيعية، حيث خصص مناطق معينة لتكون مراعياً محمية، خصوصاً للإبل التي تخدم مصالح الدولة الإسلامية. كان الهدف الرئيسي يكمن في صون الثروة الحيوانية والطبيعية من الاستنزاف المفرط، بما يساهم في ضمان استدامة المراعي للأجيال القادمة مع الحفاظ على التنوع البيئي.

تمثلت آلية عمل النظام في خطوات محددة، بدايةً بتحديد مناطق حماية تُعرف بـ "الحمى"، حيث يمنع الرعي فيها لضمان إعطاء النباتات فرصة للنمو الطبيعي. الهدف كان توفير موارد بيئية غنية تدعم احتياجات الإبل دون الإضرار بالتوازن الطبيعي. كما اهتم عمر بن الخطاب بتحقيق العدالة الاجتماعية، لضمان استفادة عامة الناس دون الإضرار بمصالحهم. برزت أهمية هذا النظام من عدة جوانب. فقد مثّل نموذجاً مبكراً للحفاظ على البيئة والاستدامة الطبيعية، وساهم في حماية التنوع الحيوي عن طريق منع الممارسات التي قد تؤدي إلى تدهور البيئات الطبيعية. علاوة على ذلك، ساهم في تأمين استدامة الموارد الاقتصادية، مما يدعم احتياجات الحاضر والمستقبل. كما يعكس نظام الحمى مبادئ إدارة رشيدة في التعامل مع الموارد الطبيعية، وهي مبادئ تظل ذات صلة وتشكل أساساً للكثير من القوانين الحديثة المعنية بحماية المراعي والغابات.

ويرتبط مفهوم الاستخلاف على صعيد التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بجوانب متعددة تؤثر في المجتمعات والبيئة، مثل:

١- الحفاظ على الموارد الطبيعية: يدعو الإسلام إلى إدارة الموارد بحكمة وتجنب الإسراف لتحقيق

توازن بين استهلاك هذه الموارد وحمايتها لضمان استمراريتهما للأجيال القادمة.

٢- تحقيق العدالة الاجتماعية: يشدد الاستخلاف على عدالة توزيع الثروات والموارد بين أفراد

المجتمع، مما يساهم في بناء مجتمع متكامل ومتوازن يعزز حقوق الفقراء ويشجع التعاون

والتكافل الاجتماعي.

٣- الابتكار والتطوير المستدام: يشجع الإسلام على السعي نحو حلول مبتكرة لمواجهة التحديات

البيئية والاجتماعية المعاصرة. البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يعتبران ركيزتين أساسيتين

لتحقيق التنمية المستدامة في إطار القيم الإسلامية.^(١)

١. نواز عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات. دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٢٨.

المطلب الثالث: الضوابط الشرعية لاستغلال الموارد (تحريم الافساد، الاعتدال).

تقدم الشريعة الإسلامية نظاماً شاملاً يركز على تنظيم حياة الأفراد والمجتمعات بشكل يضمن التوازن بين مختلف جوانب الحياة، ومن بين تلك الجوانب، يبرز موضوع استغلال الموارد الطبيعية، وهو محور أساسي يتطلب اهتماماً خاصاً لضمان الحفاظ على البيئة والموارد للأجيال القادمة.^(١)

أولاً: تحريم الافساد: الإفساد في الأرض يعتبر من أعظم المحرمات في الإسلام، حيث حذرت النصوص الشرعية بشكل صريح من الإضرار بالطبيعة أو التسبب في فسادها، وعلى سبيل المثال، ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢). هذا التحذير يحمل رسالة قوية تدعو الإنسان إلى تحمل المسؤولية في التفاعل مع النظام البيئي، بعيداً عن أي تجاوزات تؤدي إلى تدمير الموارد أو إلحاق الضرر بها.^(٣) قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾^(٤) كما قال تعالى: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٥) وتعتبر التصرفات التي تؤدي إلى تلوث المياه والهواء أو تستنزف التربة، بالإضافة إلى الأنشطة التي تهدد الكائنات الحية أو تعتمد على الاستغلال غير المتوازن للموارد، تقع جميعها تحت مظلة الإفساد الممنوع، وكذلك يعد استخدام المواد الكيميائية الضارة من ضمن الممارسات التي يحظرها الإسلام حماية للطبيعة.

ثانياً: الاعتدال: يمثل الاعتدال قاعدة جوهرية في تشريعات الإسلام، حيث يحث المؤمنين على تجنب الإسراف في الاستهلاك، يقول تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾^(٦). ومفهوم الاعتدال بهذا المعنى يشمل الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة مع تقادي الإهدار أو الإفراط، وهو ما يدفع نحو اتخاذ خطوات عملية، مثل ترشيد استهلاك الماء والكهرباء، تشجيع إعادة التدوير، والاعتماد على الموارد المتجددة بدلاً

١. حسين عثمانى، المرجعية الحقيقية للتنمية المستدامة بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة محمد خيضر، العدد ٣٣، ٢٠١٤، ص ٩.

٢. سورة الأعراف، الآية: ٥٦

٣. مأمون سالم، إدارة الاستدامة والتنمية في القرآن والسنة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣، العدد ١٠، ٢٠١٩، ص ١٨.

٤. سورة محمد، الآية: ٢٢

٥. سورة المائدة، الآية: ٦٤

٦. سورة الأعراف، الآية: ٣١

من استغلال الموارد الناضبة.^(١) وتبني سلوكيات تعكس الاعتدال يضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية ويقلل من التأثيرات البيئية السلبية الناتجة عن التدخلات البشرية، من خلال هذه المنهجية المتوازنة، تتكامل الأمور بين الحاجة لتلبية متطلبات الحاضر واستمرار القدرة على توفير الاحتياجات المستقبلية. كما تعتمد قواعد الشريعة في التعامل مع الموارد الطبيعية على مبدئين أساسيين: تحريم الإفساد والتشجيع على الاعتدال. هذان المبدآن يشكلان إطاراً أخلاقياً يدعو إلى التعامل المسؤول مع البيئة بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.^(٢) حثّ الإسلام على الحفاظ على البيئة ومنع الإضرار بها، ومن ذلك التحذير من قطع الأشجار دون مبرر.

ورد عن النبي ﷺ قوله: "من قطع سدره، صوّب الله رأسه في النار"^(٣)، ويُفهم من ذلك أن المقصود هو الشخص الذي يقطع شجرة سدر في مكانٍ خالٍ، حيث يستخدمها ابن السبيل والحيوانات للاستظلال، وذلك دون سبب مُحقٍ أو حاجة ضرورية. هذا التصرف يُعد عبثاً وظلماً وهو ما يستوجب العقوبة المذكورة تحذيراً وتبهيهاً إلى أهمية احترام الطبيعة وحماية مواردها.

المبحث الثاني: التحديات المعاصرة للتنمية المستدامة من منظور إسلامي:

المطلب الأول: التحديات البيئية (التلوث، الاستنزاف) وموقف الفكر الإسلامي:

تواجه البيئات العالمية في العصر الحالي تحديات متزايدة ومتعددة تشكّل تهديداً جاداً لاستدامة الكوكب وصحة الأجيال المقبلة، ومن بين أبرز هذه الإشكاليات التلوث البيئي والاستنزاف المستمر للموارد الطبيعية، وهما مشكلتان محورتان تتطلبان استجابة حازمة ومنسقة من المجتمع الدولي بكافة أطرافه.

- **التلوث البيئي:** يُعرف التلوث البيئي بأنه إدخال مواد ضارة إلى عناصر الطبيعة الأساسية كالهواء والماء والتربة، مما يؤثر سلباً على صحة الإنسان والعديد من الكائنات الحية. وتُعتبر الأنشطة الصناعية المتزايدة والاعتماد المكثف على الوقود الأحفوري ضمن العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تفاقم هذا النوع

١. حسين عثمانى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣

٢. إبراهيم العسل، التنمية المستدامة في الإسلام، مفاهيم، مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، (د. ط)، ١٩٩٦، ص ٣١.

٣. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني. (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ). السنن، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت:

المكتبة العصرية، د. ط، ١٩٩٥، رقم الحديث : ٦١٤

من التلوث. بالإضافة إلى النتائج الصحية الخطيرة كالأضرار التنفسية والمزمنة، فإن التلوث يساهم في تقليص التنوع البيولوجي ويؤثر على توازن الأنظمة البيئية بشكل كبير. ^(١)

- **الاستنزاف البيئي:** يشير الاستنزاف البيئي إلى الإفراط المستمر وغير المستدام في استهلاك الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه العذبة والأراضي الزراعية والغابات والثروات البحرية، يؤدي هذا الاستخدام غير الرشيد إلى تدهور قدرة البيئات الطبيعية على التجدد، وهو ما يعرض الأمن الغذائي والمائي للخطر، ويزيد من احتمالية وقوع الكوارث البيئية مثل الفيضانات والجفاف. ^(٢) تنهى مبادئ الإسلام عن الإسراف والتبذير في استعمال ما أنعم الله به على الإنسان من موارد البيئة، قال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَشَرِبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ ^(٣).

إن الإسراف والتبذير ضرب من ضروب الفساد في الأرض المنهي عنه شرعاً، قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا وَلَا تَطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ ^(٤).

وفي عهد الرسول ﷺ وضع الأساس لنظام الأوقاف على نحو يضمن استمرارية العطاء دون انقطاع. كان الوقف يتمثل في تخصيص جزء من الأموال أو الممتلكات الخاصة للأعمال الخيرية أو لأهداف مجتمعية محددة، مع ضمان عدم التصرف في الأصل، بل يُستخدم العائد من الوقف لخدمة الغايات المحددة له. وبذلك، أصبحت الأوقاف وسيلة استراتيجية للحفاظ على الثروات العامة وتوجيهها نحو مشاريع تحقق النفع العام، مثل بناء المساجد، وإقامة المدارس والمستشفيات، ومساعدة الفقراء والمحتاجين.

تميز نظام الأوقاف في تلك الفترة بالمرونة والشمولية، حيث لم يكن محصوراً في شكل واحد من أشكال العطاء، بل تنوعت أغراضه وفق احتياجات المجتمع. وقد ساهم هذا النظام في تعزيز التلاحم الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان توافر مصادر دعم مستدامة تعود بالنفع على أكبر شريحة ممكنة من الناس، بالإضافة إلى تأكيد مبدأ المسؤولية الجماعية تجاه الخير العام.

١. مأمون سالم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

٢. قادري محمد الطاهر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

٣. سورة الأعراف، الآية: ٣١

٤. سورة الشعراء، الآيات: ١٥٢-١٥١-١٥٠

يمكن القول إن تنظيم الأوقاف في عهد الرسول شكّل قاعدة نموذجية يُستدل بها عبر العصور كأداة فعّالة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، مما ساهم في بناء مجتمع قائم على العدالة والتعاون المشترك لخدمة الجميع.

الفكر الإسلامي وعلاقته بالتحديات البيئية:

يتصف الفكر الإسلامي برؤية شاملة وعميقة تجاه البيئة، حيث يُعد الحفاظ عليها جزءاً لا يتجزأ من منظومة العبادة والالتزام الأخلاقي والديني. ويؤكد الإسلام على أهمية التوازن في التعامل مع الموارد الطبيعية، مع التحذير الصريح من مظاهر الإسراف والتبذير.^(١) ونص الإسلام على فكرة اشتراك الإنسانية في الموارد الطبيعية، منذ أربعة عشر قرناً، فقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى:

﴿وَبَنِيهِمْ أَنْ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلٌّ شَرْبٌ مَحْضَرٌ﴾^(٢).

﴿قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ لَهَا شَرْبٌ وَلَكُمْ شَرْبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ﴾^(٣).

١- التلوث من منظور إسلامي: يشدد الإسلام على قيم النظافة والمحافظة على البيئة، ويرى أن التلوث يُعتبر تعدياً على عطايا الله وأوامره. وقد وردت العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تدعو للحفاظ على البيئة وتقليل الممارسات الضارة. ومن أبرز النصوص القرآنية في هذا السياق ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾^(٤)، وهو خطاب صريح يدعو إلى الامتناع عن الأعمال التي تسبب الفساد البيئي.

٢- الاستنزاف من منظور إسلامي: دعا الإسلام إلى الوسطية أو الاعتدال في استغلال موارد البيئة، مؤكداً على أهمية تحقيق الاستدامة في إدارة الثروات الطبيعية. قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾^(٥) كما يدعو الإسلام إلى ممارسات زراعية مستدامة واستهلاك متوازن للموارد لتحقيق التوافق بين احتياجات الإنسان ومبادئ الحفاظ على الطبيعة. كما يُشدد على ضرورة حماية الأشجار وعدم ممارسة إسراف غير مبرّر في

١. إبراهيم زيد الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٣

٢. عوف محمود الكفراوي، التوسع في آليات الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٤٣

٣. عامر الكبيسي، دراسات حول التنمية المستدامة، جامعة نايف للنشر، الرياض، ٢٠١٩، ص ٣٨

٤. سورة الأعراف: الآية ٥٦

٥. سورة البقرة، الآية: ١٤٣

استخدام المياه، باعتبار ذلك مسؤولية أخلاقية وعملية تجاه الأجيال القادمة.^(١) ، وجاء في السنة المطهرة أن الناس شركاء في ثلاث : "الماء والكأ و النار" رواه أبو داود في سننه بإسناد صحيح، فلفظ الكأ ذو معنى واسع، تشمل كل المزروعات التي تعيش عليها الكائنات الحية، وهي من الموارد الرئيسة للبيئة البرية، ولا يجوز لأحد أن يمنع غيره من الانتفاع بتلك الموارد، قال تعالى : ﴿كَلَّا نُمَدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عِطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عِطَاءُ رَبِّكَ مُحْظُورًا﴾^(٢). إن التحديات البيئية، وأبرزها التلوث والاستنزاف، تستدعي تكاتف الجهود الدولية وتطبيق سياسات مستدامة تستجيب لهذه القضايا بمعايير علمية وإنسانية. وإن تبني القيم الإسلامية السامية التي تركز على حماية البيئة وإعادة التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستدامة يمكن أن يمثل خطوة فاعلة نحو تحقيق مستقبل أكثر أمانًا واستقرارًا للكوكب وسكانه^(٣).

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية (الفقر، سوء التوزيع) والحلول الإسلامية:

تواجه المجتمعات العالمية مجموعة معقدة من التحديات الاقتصادية، أبرزها الفقر وعدم المساواة في توزيع الثروات. تهدف هذه الورقة إلى استعراض أبعاد هذه المشكلات وتحليل السبل التي تقدمها الشريعة الإسلامية لمعالجتها.^(٤)

أولاً: الفقر: هو حالة اقتصادية تُعبر عن عدم قدرة الأفراد على تأمين حاجاتهم الأساسية، مثل الغذاء، والملبس، والسكن، والتعليم، والرعاية الصحية. ويُعد الفقر أحد أبرز التحديات الاقتصادية التي تقوّض جهود التنمية وتؤثر سلبيًا على الاستقرار الاجتماعي، مما يتطلب معالجة فعّالة.^(٥)

قال تعالى : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(٦).

وقد تتعدد أسباب الفقر، ومن أبرزها:

١. فراس بن ساسي، التنمية المستدامة في السنة النبوية، جامعة زيتونة، تونس، ٢٠١٨، ص ٨٢.
٢. محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، شركة عكاظ لنشر والتوزيع، جدة، ١٩٨١، ص ٩٩.
٣. عامر الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.
٤. عبد الله الغانم، التنمية من منظور إسلامي، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، العدد الثاني، ٢٠٠٤، ص ١٢١.
٥. إبراهيم زيد الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.
٦. سورة التوبة، الآية: ٦٠.

-
-
- البطالة: تؤدي معدلات البطالة المرتفعة إلى غياب مصادر الدخل للأفراد، مما يسبب ارتفاعاً في معدلات الفقر.
- محدودية التعليم: ضعف الولوج إلى التعليم يحرم الأفراد من تأهيلهم للحصول على وظائف مرموقة تحقق لهم عائداً مالياً مستداماً.
- السياسات الاقتصادية غير الفعالة: عدم وجود استراتيجيات حكومية تركز على تعزيز النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل يفاقم من أزمة الفقر.^(١)
- ثانياً: سوء التوزيع: هو عدم التوازن في توزيع الموارد الاقتصادية بين أفراد المجتمع، مما يولد فجوة اجتماعية واقتصادية عميقة بين الطبقات الغنية والفقيرة.
- وتتجلى الأسباب الرئيسية لسوء التوزيع فيما يلي:
- الاحتكار: تركز الموارد الاقتصادية في أيدي فئة محدودة يؤدي إلى هيمنة غير عادلة على النظام الاقتصادي.
- النظام الضريبي غير العادل: عدم فرض ضرائب تصاعدية تسمح للأثرياء بالمساهمة بشكل فعال في الدعم الاجتماعي يكرّس حالة عدم المساواة.
- ضعف التشريعات القانونية: غياب آليات قانونية تضمن للفقراء نصيبهم المشروع من الثروة يشكل عاملاً متفاقماً لهذه الظاهرة.^(٢)
- ففي عهد عمر بن عبد العزيز نرى رأس الدولة سيد زهاد عصره، فبالتالي صارت العلامة المميزة لأكبر الناس مكانة ليست المال ولا الجاه، بل الزهد والطاعة، فصار الناس يتسابقون في الزهد والطاعة ومنها الإنفاق فأدى ذلك إلى ازدياد معدل دوران الأموال بين الناس، ولم يعد يُعرف الغنى من الفقير لأن الكل زاهد يرضى بالقليل. كما أن أكثر الناس سيطرة على المكانة والقوة هم أصحاب المناصب، فعندما يكون رأسهم زاهداً يلبس من الثياب ما ثمنه ٥ دراهم ويأكل ما يجد، فبالتأكيد لن تطيب نفوسهم بارتداء ثياب الحرير المطرزة بالذهب، بل سيتسابقون هم أيضاً في الزهد.
- لم تكن هناك أموال واقطاعات مخصصة للأسر الحاكمة في الخلافة الراشدة لعدم وجود أسر حاكمة أصلاً، فكانت هذه الأموال تذهب للأمة لأن الأسرة الحاكمة هي الأمة كلها والحاكم من الأمة كلها، إلا

١. عبد الله الغانم، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

٢. محمد يعقوبي وآخرون، التنمية المستدامة: تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية، الملتقى الدولي حول: مقومات

التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، ٢٠١٢، ص ٢٠٥.

أنه بعد تخصيص الحكم في أسرة معينة كمثل حال القيصرية أو الكسروية، وهي هنا الأسرة الأموية وتخصيص أموال وقطائع لهم أضاع على الأمة الكثير جدا من حقوقها والتي تكفي لملايين وتتفق على بضع مئات من الأسرة الحاكمة والتي أيضا لا تقتصد بل سمتها الإسراف. والمشكلة الأكبر أنها قد لا ترضى بما لديها حتى تعتدي على ما لدى غيرها عن طريق الظلم والعسف، أدرك عمر بن عبد العزيز ذلك، فأراد القيام بتجريد الأسرة من كل ما لها من امتيازات تحت مسمى الأسرة الحاكمة، فلما أبوا قال لهم في حزم "إن الله من بنى مروان يوما وقيل -نجبا- وإيم الله لو كان ذلك الذبح على يدي" فكفوا، لكنه لم يأخذها أيضا بالعسف ابتداء حتى لا تكون فتنة وهذا هو نعم الفقه، لكنه أيضا له هدف وسيحققه، فيقول لبنى مروان وقد رفضوا التنازل "لولا ان تستعينوا علي بمن أطلب الحق له، لأضرعت خدودكم عاجلا، ولكنني أخاف الفتنة، ولئن أبقاني الله لأردن إلى كل ذي حق حقه إن شاء الله".^(١)

ثالثاً: الحلول وفق المنظور الإسلامي:

- تجد التحديات المذكورة لها حلولاً متعددة ضمن منظومة التشريع الإسلامي، إذ تقدم الشريعة أدوات اقتصادية وأخلاقية من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان استقرار المجتمعات وهذه الحلول هي:
- الزكاة: تُعد من أهم المبادئ الإسلامية لمعالجة الفقر. فهي فرض مالي يلزم الأغنياء على الالتزام بإخراج جزء معين من ثرواتهم لصالح الفقراء والمحتاجين، مما يساهم في المساواة الاقتصادية ويعزز التضامن الاجتماعي.
 - الوقف: يمثل آلية مستدامة تُخصص من خلالها الأموال والممتلكات لتمويل الأنشطة الخيرية ذات الأثر المستمر، كالمشاريع التعليمية والصحية. يساهم الوقف في تحسين الظروف الاقتصادية للفئات الأقل دخلاً.
 - القرض الحسن: يُعتبر القرض الحسن وسيلة مالية إنسانية، يتم تقديمه دون فوائد للمحتاجين بغرض تخفيف الأعباء الاقتصادية عنهم وتحفيزهم على تحسين أوضاعهم المعيشية.

١- عبد الله الغانم، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

- تحريم الربا: يحرم الإسلام الربا نظرًا لتأثيره السلبي على الفئات الفقيرة وتعزيزه لحالة عدم المساواة المادية. توفر الشريعة الإسلامية إطارًا للمعاملات المالية العادلة التي تحفظ حقوق كافة الأطراف وتمنع الاستغلال.^(١)

من خلال تطبيق مبادئ الزكاة، الوقف، القرض الحسن، والتحريم الصارم للربا، تقدم الشريعة الإسلامية نموذجًا شاملاً لمعالجة القضايا الاقتصادية المتعلقة بالفقر وسوء توزيع الثروة، يمثل هذا النموذج فرصة لبناء مجتمع أكثر عدالة واستقرارًا، حيث تُحترم حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية كأساس للتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية (التفكك الأسري، الاستهلاكية) ورؤية الإسلام:

تعد التحديات الاجتماعية مثل التفكك الأسري والنزعة الاستهلاكية من أبرز القضايا المعاصرة التي تلقي بظلالها على استقرار المجتمعات. ومن أهم هذه التحديات الاجتماعية:

أولاً: التفكك الأسري: يشير التفكك الأسري إلى ضعف أو تعطل الرابط العائلي بين أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى حالة من الانفصال العاطفي أو الفعلي، وهو نتيجة عوامل متعددة، مثل: الطلاق، غياب أحد الوالدين، والخلافات المتكررة.^(٢)

ومن أهم أسباب التفكك الأسري:

- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية: الضغوط المالية والمهنية تؤثر بشدة على استقرار الأسرة.
- الاختلافات الثقافية والقيمية: التباينات بين الأجيال في المفاهيم والمعتقدات قد تخلق فجوات يصعب تجاوزها.

- الإعلام والتكنولوجيا: التوسع في استخدام التكنولوجيا ووسائل الإعلام الحديثة ساهم في تقليل وقت التواصل الحقيقي بين أفراد الأسرة.^(٣)

رؤية الإسلام للتفكك الأسري وأسبابه:

تتناول الشريعة الإسلامية مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، ووضعت نهجًا واضحًا لمعالجة التحديات التي تواجه المجتمعات، مثل التفكك الأسري وظاهرة الاستهلاكية. وقد ركز الرسول (ﷺ) على القيم

١. عامر الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

٢. إبراهيم العسل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

٣. المتولي إسماعيل بدير، الاتجاهات المعاصرة في التنمية البشرية المستدامة، بحث مرجعي مقدم إلى اللجنة

العلمية الدائمة لترقية الأساتذة، أصول التربية والتخطيط التربوي، ٢٠١٦، ص ٨.

التي تبني العلاقات الأسرية وتُرسخ المسؤولية الاجتماعية، مع التحذير من مبادئ السلوك التي تُفضي إلى الانقسام أو الانغماس في الماديات.

فيما يتعلق بالتفكك الأسري، دعا الإسلام إلى تعزيز الروابط بالمودة والرحمة داخل الأسرة، حيث قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾^(١).

ورؤية الإسلام للتحديات التي تواجه الأسرة تلخصها مبادئ الحفاظ على القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تحقق العدالة وتوازن المصالح الشخصية والعامة، مع إدراك الحاجة الماسة لتعزيز روح التكافل وضبط السلوكيات بما يُجنب الأفراد والمجتمعات الوقوع في دائرة الانحلال أو الاستهلاك المفرط. الإسلام يعطي شأن الأسرة ويعزز أهميتها باعتبارها اللبنة الأولى في بناء المجتمع، مقدماً توجيهات واضحة للحفاظ عليها:

- الدعم بالتواصل الجيد: يشدد الدين الإسلامي على أهمية التفاهم والحوار البناء داخل الأسرة.
- تنظيم الحقوق والواجبات: تحديد الدور والمسؤوليات لكل فرد يساهم في التخلص من مصادر النزاع المحتملة.
- تعزيز قيمة الزواج: ينظر الإسلام إلى الزواج كعقد مقدس بين اثنين يرتكز على المودة والرحمة، بهدف بناء أساس متين للأسرة.^(٢)

ثانياً: **النزعة الاستهلاكية:** تشير النزعة الاستهلاكية إلى الإفراط في شراء واستعمال المنتجات بطريقة تتجاوز الضرورات الحقيقية، مدفوعة بالرغبة في تحقيق مكانة اجتماعية أو البحث عن الإشباع الشخصي.^(٣)

وحث الإسلام على التوازن والاعتدال في الإنفاق، ووجه الناس إلى الابتعاد عن الإسراف والتبذير، كما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾^(٤). ومن أهم أسباب النزعة الاستهلاكية:

١. سورة الروم، الآية: ٢١.
 ٢. عامر الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠.
 ٣. حصوة، ماهر حسين، الأسرة المسلمة في ظل التغيرات العالمية المعاصرة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ٢٠١٥، ص ١٨١.
 ٤. سورة الإسراء، الآية: ٢٧.

- قوة الإعلانات التجارية: التأثير النفسي الضخم للإعلانات يجعل المستهلكين يرغبون في اقتناء منتجات قد تكون غير ضرورية.
 - التطور التكنولوجي: الابتكار المستمر وسيل المنتجات الجديدة يؤديان إلى إثارة شهية الشراء لدى الأفراد.
 - ضغط المجتمع: الرغبة في مسايرة الأقران في امتلاك المنتجات تُعزز هذا السلوك المفرط.
 - رؤية الإسلام للنزعة الاستهلاكية وأسبابها: الدين الإسلامي يدعو إلى الوسطية في الاستهلاك ويضع إطاراً أخلاقياً للممارسات الاقتصادية:
 - الزهد والقناعة: يحث الدين على الرضا بما هو متاح وعدم اللهاث وراء مظاهر مادية زائلة.
 - الإنفاق لخدمة المجتمع: بدلاً من الإسراف، يشجع الإسلام على توجيه الموارد نحو مساعدة المحتاجين وتنمية المجتمع.
 - المسؤولية الاجتماعية: أهمية الالتفات لفئات المجتمع الأقل حظاً، ما يساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية ويقلل من فجوة الاستهلاك.^(١)
- عند التعمق في فهم هذه التحديات الاجتماعية والاعتماد على المبادئ الإسلامية كأساس للحلول، يمكن للمجتمعات الوصول إلى نماذج عملية لتعزيز الترابط الأسري والحد من النزعة الاستهلاكية، مما يدعم بنية اجتماعية أكثر تماسكاً واستقراراً.
- تُبرز الآيات القرآنية والأحاديث النبوية أهمية صلة الرحم في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الاستهلاك والإنفاق. فقد جاءت النصوص الدينية لتؤكد على تعزيز الروابط الأسرية والاهتمام بالقرابة عند التعامل المادي، سواء كان ذلك في الإنفاق الواجب أو التطوعي.
- في القرآن الكريم، وردت آيات تحث على الإحسان إلى الأقارب وصلة الرحم، ومنها قوله تعالى: ﴿وَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾^(٢)، حيث يأمر الله تعالى بإيتاء الحق للأقارب كجزء من مسؤولية المسلم في الإنفاق. كما يقول جل وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾^(٣)، مما يشير إلى أهمية تخصيص جزء من الموارد لرعاية الأقارب والتواصل معهم.

١. إبراهيم العسل، مصدر سبق ذكره، ص ٦١

٢. سورة الإسراء، الآية: ٢٦

٣. سورة النحل، الآية: ٩٠

وفي السنة النبوية، تتكرر المعاني الداعية إلى صلة الرحم عند الحديث عن الإنفاق، ومنها قول النبي (ﷺ) "الصدقة على المسكين صدقة، وهي على ذي الرحم اثنتان؛ صدقة وصلة"^(١) هذا الحديث يوضح أهمية تخصيص الصدقة للأقارب، حيث يجتمع فيها أجر الصدقة وأجر صلة الرحم معاً.

هذا التأكيد يأتي ليرسخ مفهوم الاهتمام بالعلاقات الأسرية المثمرة حتى في الجوانب المالية، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويرسخ قيم التعاون والعطاء بين أفراد المجتمع.

قدّم نظام المحاسبة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب نموذجاً فريداً يعتمد على مبادئ الإسلام والعدل في إدارة الموارد المالية للدولة. كانت هناك قوانين صارمة لضمان الشفافية ومبدأ الأمانة في التعامل مع الأموال العامة. ركّز النظام على تنفيذ توزيعات عادلة للثروات بين جميع أفراد المجتمع، مع اهتمام خاص بالفقراء والمحتاجين. كما اعتمد هذا النظام على تسجيل الإيرادات والمصروفات وتنظيمها بشكل دقيق عبر دواوين، مما ساهم في توفير الهيكل الإداري المميز لإدارة الدولة. حرص عمر بن الخطاب على تطوير نظام يضمن حصول بيت المال على الإيرادات باستخدام أساليب تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومنها الجزية والخراج والصدقات والزكاة.

إضافةً إلى ذلك، كانت الرقابة المالية جزءاً أساسياً من هذا النظام، حيث أنشئت آليات لمتابعة إنفاق الأموال والتأكد من استخدامها لخدمة مصالح الأمة الإسلامية. هذا النهج دعم بناء اقتصاد مستقر ساهم في نهضة الدولة وازدهارها خلال فترة حكم عمر بن الخطاب.

المبحث الثالث: آليات تفعيل الاسهام الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة:

المطلب الأول: دور المؤسسات الدينية الإسلامية (الوعظ، الفتوى، التثقيف)

تضطلع المؤسسات الدينية الإسلامية بمهمة جوهرية في حياة المسلمين على مستوى العالم، حيث تشمل أدوارها مجموعة من الوظائف الحيوية، التي تتجسد في مجالات الوعظ، الإفتاء، والتثقيف.

أولاً: الوعظ: يلعب الوعظ دوراً محورياً في ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة من خلال التأثير في السلوكيات الاجتماعية والأخلاقية، حيث يُستخدم الوعظ كوسيلة فعالة لنشر الوعي البيئي والاجتماعي، حيث يتم تصميم خطب الجمعة والحلقات الدينية التي تسلط الضوء على المسؤولية الشرعية والأخلاقية تجاه الحفاظ على الموارد الطبيعية، والتقليل من الاستهلاك غير المستدام، وتعزيز روح التضامن والعمل

١. أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوره الترمزي (٢٠٩ هـ - ٢٧٩ هـ). سنن ابن ماجه ، تحقيق: بشار عواد معروف.

بيروت: دار إحياء الكتب العربية ، د.ط ، ١٩٩٨ ، رقم الحديث: ١٥٠٦

المجتمعي. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الوعاظ في تصحيح المفاهيم الخاطئة وتقديم نماذج قدوة حسنة تشجع على السلوك المستدام، من خلال استخدام أساليب خطابة مؤثرة وتواصل فعال. ^(١)

يعتمد نجاح هذا الدور أي الوعظ على استراتيجيات متعددة، مثل توظيف اللغة المباشرة والقصص القرآني والأحاديث النبوية التي تحث على الاعتناء بالبيئة، إضافة إلى تنظيم حلقات توعوية وتدريب الواعظين على مجالات التنمية المستدامة. ^(٢) من ناحية أخرى، يمثل الوعظ إطارًا للتواصل بين المؤسسات الدينية والمجتمع، حيث يعزز الوعظ القيم الأخلاقية والمبادئ الإنسانية التي تساند مسارات التنمية المستدامة، وتوفير منصة لمناقشة قضايا الطموح البيئي والاجتماعي بصورة محسنة، الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على التزام أفراد المجتمع بالمبادئ المستدامة، كما يُعتمد الوعظ على دور الوعاظ في تحفيز المجتمع على المشاركة في المبادرات الخيرية والتنمية، وإشاعة ثقافة المسؤولية والاعتدال، بما يسهم في بناء بيئة متوازنة يمكنها مواجهة التحديات المعاصرة، كالتغير المناخي والتلوث، فبتوظيف الحنكة والفهم العميق، يُمكن للوعظ أن يكون أداة فعالة في دفع المجتمع نحو تبني ممارسات مستدامة تعود بالنفع على الأجيال الحالية والمستقبلية، مع المحافظة على القيم الدينية والروحية التي تظل الركيزة الأساسية لهذه العملية التنموية المستدامة. ^(٣) كما دعا الإسلام إلى الاحتكام إلى شريعة الله حكومة وشعباً والأخذ بمبادئ العدل والشورى، ففي كثير من الدول النامية لا يشارك الشعب في اتخاذ القرارات التنموية، وتفرض عليه مشاريع التنمية، دون أخذ رأيه تجاهها، ويترتب على عدم مناقشة الشعب لمثل هذه المشاريع، وتحديد نتائجها، مشاكل بيئية لا حصر لها، تكون الحكومات في غنى عن مواجهتها لو استمعت إلى الجماهير التي سوف تعود عليها نتائج التنمية.

وكما دعا الإسلام إلى عدم الانفراد بالرأي، ومشورة الجماعة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ ^(٤)، كذلك بالمعارضة تظهر عيوب خطط التنمية والآثار السلبية لتفاعل الإنسان مع البيئة.

استراتيجيات الوعظ الفعالة:

١. عبد الكريم بكار، مدخل الى التنمية المستدامة، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٩٩، ص ٩.

٢. عامر الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

٣. عبد الله الغانم، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

٤. سورة الشورى، الآية: ١٥٠.

تعد استراتيجيات الوعظ الفعالة من الأسس الرئيسية لضمان تأثير إيجابي ومستدام في المجتمع، إذ يتطلب الأمر وضع خطط منهجية تتوافق مع مبادئ الدين والثقافة، مع التركيز على توصيل رسائل واضحة وملهمة تلبي حاجات المجتمع وإشكالاته المعاصرة، يُعتمد في هذا السياق على استخدام وسائل متعددة من خلال تعزيز أساليب الحوار والنقاش المفتوح، وتمكين القائمين على الوعظ من تطوير مهارات التواصل والإقناع، بالإضافة إلى دمج العناصر التربوية والاجتماعية التي تساعد على بناء جدار من الثقة بين الواعظ والمستفيدين.^(١)

من الضروري أن تتسم الاستراتيجيات بالمرونة، بحيث تتكيف مع المتغيرات الاجتماعية والبيئية، مع التركيز على تعزيز قيم المواطنة، والعدالة، والتضامن، والتشجيع على السلوكيات المستدامة بيئياً واقتصادياً، كما يُنصح باستخدام الوسائل التقنية الحديثة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، للوصول إلى شرائح أوسع من المجتمع، خاصة فئة الشباب، وتحفيزهم على الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة عبر رسائل مصورة، وحملات توعية، وورش عمل تفاعلية.

كما ينبغي تفعيل دور المؤسسات الدينية في تبني المشاريع التنموية، عبر الاستفادة من منبر الوعظ لنشر الوعي وتعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية البيئية، وتوجيه المجتمع نحو سلوكيات تساهم في حفظ الموارد واستدامتها، تتطلب الاستراتيجيات الفعالة أيضاً تقييماً مستمراً لنتائج العمل، باستخدام مقاييس محددة تضمن قياس الأثر وتحقيق الأهداف المنشودة، مع مراعاة تدريب القيمين على الوعظ على أساليب التثقيف الحديث ونهج الحساسية الثقافية والدينية، مما يضمن استدامة الأثر وتحقيق الإصلاح المجتمعي المستمر.^(٢)

ثانياً: الإفتاء:

إن للفتوى دوراً حيويًا في توجيه المجتمعات الإسلامية نحو الاهتمام بالقضايا البيئية، إذ تمثل أداة فعالة لإبلاغ الأحكام الشرعية المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، كما أن فتاوى القضايا

١. عبد الله الغانم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣

٢. إبراهيم العسل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥

البيئية تتطلب فهماً عميقاً للشرع، بالإضافة إلى قدرات على صياغة فتوى ملموسة تجمع بين المصلحة الشرعية والحس البيئي المستدام.^(١)

تعتمد الفتوى على المرجعية الدينية ومعرفة الواقع البيئي، حيث يُنشّط دور العلماء والفقهاء في إصدار فتاوى تتناسب مع التحديات البيئية الحديثة، كالتلوث، وإزالة الغابات، وتغيير المناخ، من خلال مواكبة التطورات العلمية والبيئية، تسهم الفتوى في توجيه المواطنين والمؤسسات للتصرف بأسلوب مسؤول يحفظ حقوق الأجيال القادمة، ويعزز من وعي المجتمع بأهمية الحفاظ على التوازن البيئي الشامل، كما تتميز الفتوى في هذا المجال بضرورة مراعاة مبدأ الضرر، حيث تكثّر التوجيهات التي تحث على التخفيف من الآثار الضارة، وتشجيع الأعمال التي تساهم في التنمية المستدامة، مثل استخدام الطاقة النظيفة، وإعادة التدوير، وترشيد الاستخدام.^(٢)

كما أن المؤسسات الدينية تلعب، من خلال علماءها ومفتويها، دوراً في نشر هذه الفتاوى وتفسيرها بشكل يسهل استيعابه، مما يسهم في تعزيز الوعي البيئي وتغيير السلوكيات تجاه البيئة، والشرعية الإسلامية، من خلال مقاصدها العامة، تدعو إلى حماية النفس والعقل والمال والبيئة، مما يجعله أساساً شرعياً لصياغة فتاوى بيئية تلبّي متطلبات العصر وتحافظ على مقاصد الشرع، وفي النهاية فإن الفتوى تعد أداة هامة لتعزيز السلوك المستدام، فهي تربط بين المبادئ الدينية والحفاظ على كوكب الأرض، وتعمل على مواجهة التحديات البيئية من منظور إسلامي يولي أهمية كبيرة للمسؤولية والأمانة في حفظ موارد الطبيعة.^(٣)

ثالثاً: التثقيف:

تتمثل أهمية التثقيف والتوعية البيئية في تعزيز الوعي الديني بمسؤولية الإنسان عن الحفاظ على البيئة وتوجيه المجتمع نحو السلوكيات المستدامة، حيث أن المؤسسات الدينية الإسلامية تستخدم منابرها ومحتوياتها الدينية لإشاعة مفاهيم تعكس العلاقة الوثيقة بين الدين والبيئة، مؤكدة على أن الاستدامة مسؤولية مجتمعية وواجب ديني.^(٤)

١. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ١٥٧

٢. عبد الله الغانم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨

٣. عامر الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

٤. إبراهيم زيد الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣

تعتمد استراتيجيات التثقيف الديني على عدة أساليب، منها المحاضرات الدينية، والخطب في المساجد، وورش العمل التوعوية، حيث يتم تسليط الضوء على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحت على حفظ النعم، وتقليل الإهدار، والاعتراف بأهمية التوازن في الاستخدامات البشرية لموارد الطبيعة، بالإضافة إلى ذلك، تلعب البرامج التلفزيونية والإذاعية والدورات التثقيفية دوراً محورياً في نشر المفاهيم البيئية بين فئات المجتمع المختلفة، بما يحقق توسيع دائرة الوعي وإشراك أكبر قدر ممكن من الأفراد. (١)

هذا التوجه يعزز قدرة المؤسسات الدينية على تحفيز التغيير السلوكي، وتحقيق ممارسات مستدامة تساهم في حماية البيئة، ويُعد دمج المبادئ الدينية في التثقيف البيئي من خلال بيان أن الحفاظ على البيئة هو تكليف إلهي يهدف إلى صيانة خلقت الله، وهو جزء من مسؤولية الإنسان تجاه ربه ومجتمعه. في ظل التحديات البيئية الراهنة، تصبح التثقيف والتوعية أداة فاعلة لمواجهة التلوث، وإدارة الموارد بشكل مستدام، وتقليل المخاطر البيئية، حيث يعول على تحفيز المجتمع من خلال الرسائل الدينية لإحداث تغيير حضاري شامل يدعم التنمية المستدامة ويحفظ مستقبل الأجيال القادمة. (٢)

وقد دعا الإسلام إلى تجديد البيئة الثقافية، حيث رفض التقليد والتبعية. قال تعالى:

﴿قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ (٣).

﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ (٤).

رابعاً: الدور المجتمعي للمؤسسات:

إن المؤسسات الدينية الإسلامية تشكل أحد الركائز البنوية للمجتمع، حيث تؤدي دوراً فاعلاً في ترسيخ القيم الأخلاقية والاجتماعية وتعزيز روح التسامح والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع، وإلى جانب ذلك، تساهم هذه المؤسسات في أداء مسؤوليات إنسانية كبيرة، مثل تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والدعم للفئات المحتاجة، مما يضيف عليها بُعداً إنسانياً إضافياً. (٥)

يتضح أن المؤسسات الدينية الإسلامية تؤدي أدواراً عميقة التأثير في حياة المسلمين، عبر تعزيز الهوية الدينية والأخلاقية والمساهمة الفعالة في بناء مجتمع يقوم على أسس العدالة والقيم الإنسانية الرفيعة.

١. عامر الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

٢. أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الابداع والمنهج، مكتبة شباب المعرفة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١١٠.

٣. سورة المائدة، الآية: ١٠٤

٤. سورة الأحزاب، الآية: ٦٧

٥. إبراهيم زيد، الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨

المطلب الثاني: السياسات الشرعية (الزكاة، الوقف، الاقتصاد الأخضر)

تتضمن السياسات الشرعية مجموعة من الأدوات والآليات الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في الدول الإسلامية. تستمد هذه السياسات جذورها من المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية، مع التركيز على تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق رفاهية المجتمع، يعد هذا الإطار الشامل محورًا هامًا لبحث عدد من القضايا الجوهرية، مثل الزكاة، الوقف، الاقتصاد التقليدي، والاقتصاد الأخضر.^(١)

أولاً: الزكاة:

تُعد الزكاة إحدى الركائز الأساسية في الإسلام، حيث تمثل أداة فعالة لتحقيق التوازن الاجتماعي، حيث يتمثل دورها الحيوي في توزيع الثروة بشكل عادل بين أفراد المجتمع، مما يساهم في تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، تُستثمر الموارد الناتجة عن الزكاة في تقديم الدعم للفئات المحتاجة، وتطوير البنية التحتية، وتمويل المشاريع التنموية التي تحقق منافع عامة للمجتمع، وهكذا أصبحت الزكاة وسيلة لتحقيق التكافل الاجتماعي وتعزيز المشاركة الاقتصادية.^(٢)

تبرز الآثار الاقتصادية للزكاة كمصدر مهم لإعادة توزيع الثروة وتعزيز الاستقرار المالي في المجتمع، إذ تمثل الوسيلة الفعالة لمواجهة الفوارق الاقتصادية وتقليل الفقر عبر جمع نسبة محددة من أموال الأفراد الأثرياء وتحويلها إلى الفئات المحتاجة، مما يُساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي، كما تساهم في تحسين مستويات المعيشة وتوفير سبل التعليم والصحة، الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة الاجتماعية.^(٣)

يُعد تحصيل الزكاة أداة لضمان وجود مورد ثابت لدعم المشروعات الاجتماعية والخدمية التي تساهم في بناء رأس مال اجتماعي متين، بالإضافة إلى ذلك، يساهم دفع الزكاة في تعزيز الثقة بين الأفراد والمؤسسات، وزيادة الالتزام بالمبادئ الشرعية التي تحث على التكافل والعدالة الاقتصادية، وعلى المستوى الكلي، تساهم هذه السياسات في تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية وتوفير موارد محلية

١. مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية، ٢٠١٢، ص ٩٦.

٢. أحمد أبو اليزيد الرسول، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

٣. عامر الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

تُستخدم في تحديث البنية التحتية وتطوير القطاعات الاقتصادية الحيوية، مما يعزز الاستقرار المالي ويعمل على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة على المدى الطويل.^(١)

كما إن تطبيق السياسات الشرعية التي ترسخ العمل بالزكاة يعكس الالتزام بقيم العدالة الاجتماعية والرعاية المشتركة، ويُعد أدواتها الأنسب لتحقيق التوازن الاقتصادي وتعزيز القدرات الإنتاجية للمجتمع بكافة فئاته، لذا، فإن الاهتمام بتنمية آثار الزكاة الاقتصادية يضع المجتمع على مسار يتسم بالعدالة والاستدامة، ويُعزز مفهوم التكافل الاجتماعي كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

العوائق التي تواجه دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة: تشمل عدة جوانب رئيسية:

١- عدم وجود أنظمة إدارية وتنظيمية فعالة لإدارة أموال الزكاة بشكل مركزي وشفاف يؤدي إلى ضعف الاستفادة المثلى من هذه الموارد.

٢- نقص التوعية والوعي الكافي بين الأفراد والمؤسسات حول أهمية الزكاة كأداة اقتصادية واجتماعية يمكن أن تُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر.

٣- غياب التشريعات الموحدة والمحدثة التي تنظم عملية جمع وتوزيع الأموال بما يتناسب مع احتياجات المجتمع يعرقل دور الزكاة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك، ضعف الرقابة على عمليات توزيع أموال الزكاة يؤدي في بعض الأحيان إلى سوء استغلالها أو تركيز الدعم لفئات معينة دون النظر إلى الاحتياجات الحقيقية المجتمعية.

٤- التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه العديد من الدول الإسلامية قد تؤدي إلى تقويض فعالية الزكاة في دعم خطط التنمية الشاملة.

ثانياً: الوقف:

يُعتبر أحد الآليات الاقتصادية التي تميز الاقتصاد الإسلامي بما يقدمه من مساهمات دائمة لصالح المجتمع. يمكن للأفراد تخصيص ممتلكاتهم لخدمة أهداف اجتماعية، مما ينعكس إيجابياً على التعليم، والرعاية الصحية، والبرامج الاجتماعية المختلفة. يمثل الوقف نموذجاً يُجسد روح التعاون المجتمعي

١. أحمد أبو اليزيد الرسول، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.

والتكافل، حيث يخلق شبكة دائمة من الموارد لدعم التنمية المجتمعية وتلبية احتياجات الفئات المختلفة.^(١)

يُعد الوقف أحد الأدوات الفعالة لتعزيز المشاريع الخضراء من خلال تخصيص الموارد المالية والأصول للمبادرات البيئية المستدامة. إذ يمكن للأوقاف أن تساهم في تمويل مشاريع إعادة التشجير، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتنفيذ برامج الحفاظ على التنوع البيولوجي، وغيرها من المبادرات التي تضمن استدامة البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. يتطلب ذلك وجود سياسات شرعية مرنة تتيح توجيه الأوقاف لدعم الأنشطة البيئية، مع ضمان استدامة الأوقاف ذاتها عبر إدارة فاعلة توازن بين الأهداف الدينية والتنموية.^(٢)

كما يُمكن الاستفادة من الأوقاف في إنشاء صناديق خاصة للمشاريع الخضراء، التي تعمل على توفير التمويل المستدام، وتحفيز الاستثمارات البيئية، وتشجيع المجتمع على المشاركة في حماية البيئة. من خلال ذلك، يتحول الوقف إلى أداة فاعلة في دفع عجلة الاقتصاد الأخضر، وتحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، تماشيًا مع المبادئ الشرعية التي تدعو إلى حفظ المصالح وتحقيق العدالة الاجتماعية. واعتماد سياسات شرعية تركز على تيسير وتيسير استدامة الأوقاف، يضمن استمرار الدعم للمشاريع الخضراء ويعزز من فاعليتها، الأمر الذي يساهم في تعزيز مكانة الوقف كركن أساسي في التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية المجتمعية، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحث على العمل من أجل الصالح العام وحماية الموارد للأجيال القادمة.^(٣)

يعتبر الوقف أحد الركائز الأساسية التي اضطلعت بدور حيوي في تحقيق التنمية المستدامة عبر التاريخ الإسلامي. فقد ارتبط الوقف دائماً بدعم المجتمعات الإسلامية وتلبية احتياجاتها المادية والاجتماعية والثقافية، مما ساهم في بناء نهضة اقتصادية وتطور حضري كان لهما أثر طويل المدى.

أحد أبرز النماذج التي يمكن الحديث عنها هو الوقف على التعليم. فقد شهد التاريخ الإسلامي تأسيس العديد من المدارس والجامعات المرموقة التي مولها نظام الوقف. مثال على ذلك، جامعة القرويين في المغرب والتي تُعد إحدى أقدم الجامعات المستمرة في العالم، حيث أسهمت في توفير التعليم المجاني

١. عبد الجبار السبهاني، دور الوقف في التنمية المستدامة، مجلة الشريعة والقانون، الإمارات، العدد ٤٤، ٢٠١٠، ص ٣٥

٢. عبد الجبار السبهاني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦

٣. قطب الريسوني، المحافظة على البيئة من منظور إسلامي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨، ص ١٤٥

للمجتمع على مر العصور. مثل هذه المؤسسات التعليمية لم تقف عند حدود توفير المعرفة الأكاديمية فقط، بل أوجدت بيئة شاملة للبحث العلمي والإبداع الفكري.

كما أن الجانب الصحي لم يكن غائباً عن منظومة الوقف. فقد ازدهر دور الوقف في إنشاء المستشفيات ورعايتها بشكل كبير. على سبيل المثال، مستشفى النوري في دمشق ومستشفى المنصوري في القاهرة، كلاهما تم تأسيسهما بناءً على إرادات وقفية لتوفير خدمات طبية مجانية للسكان، مما ساهم في رفع مستوى الرعاية الصحية وتحسين نوعية الحياة. وفي جانب البنية التحتية والخدمات العامة، وظف الوقف لدعم مشاريع المياه وبناء الحمامات العامة والخانات لاستضافة المسافرين والتجار. هذه المؤسسات لم تقتصر فقط على تلبية الحاجات اليومية لكنها ساعدت أيضاً في تعزيز الاقتصاد من خلال تسهيل حركة التجارة وتقوية الروابط المجتمعية.

التحديات التي تعترض دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة: من أبرز هذه التحديات قلة التحديث في أساليب إدارة الأوقاف وعدم استغلالها بفعالية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية. كما تواجه الأوقاف عقبات قانونية وتنظيمية قد تحد من قدرة المؤسسات الوقفية على العمل بكفاءة، بالإضافة إلى نقص الشفافية والإدارة الرشيدة. يعد الوعي المجتمعي بأهمية الوقف ودوره في التنمية تحدياً آخر، حيث يحتاج إلى تعزيز وتشجيع من خلال حملات توعوية ودعم حكومي. بالإضافة إلى ذلك، يمثل ضعف التكامل بين المؤسسات الوقفية والجهات التنموية الأخرى عائقاً أمام تحقيق النتائج المرجوة. بالنظر لهذه التحديات، تصبح الحاجة ماسة لإصلاحات شاملة في إدارة واستثمار موارد الأوقاف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل مستدام ومؤثر.

ثالثاً: الاقتصاد الأخضر:

يعد الاقتصاد الأخضر مفهوماً حديثاً ينسجم مع المبادئ البيئية والتنموية، في سياق السياسات الشرعية الإسلامية، يعكس الاقتصاد الأخضر توجهاً نحو إدارة الموارد بشكل مستدام مع التركيز على تطوير التقنيات الصديقة للبيئة ودعم المشاريع التي تهدف إلى الحد من الانبعاثات الكربونية، يسعى هذا النهج إلى تحقيق توازن استراتيجي بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، مما يضمن تأمين احتياجات الأجيال المستقبلية دون المساس بمقدرات الطبيعة.^(١)

١- إبراهيم زيد الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤

ولدعم الاقتصاد الأخضر تتطلب السياسات الشرعية استثماراً في المبادئ والقيم التي تركز على حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتتلخص هذه السياسات في توجيه الأفراد والمؤسسات نحو أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، مع مراعاة مقاصد الشريعة في الحفاظ على النفس والمال والبيئة.^(١)

كما يجب أن تتحقق السياسات الشرعية من الاستدامة الاقتصادية من خلال مضاعفة التبرعات الخيرية والوقفية الموجهة للمشروعات الخضراء، مع مراعاة العدالة في توزيع المبالغ لضمان استفادة أكبر عدد من أبناء المجتمع، وتستلزم السياسات الشرعية أيضاً تفعيل دور المؤسسات الدينية والجهات الرسمية في توعية المجتمع حول أهمية الاقتصاد الأخضر، وبيان دوره في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تشجيع التحفيزات والتشريعات التي تعزز من مشاركة المجتمع في مبادرات حماية البيئة.^(٢) ويتنفيذ هذه السياسات، يمكن الاستفادة من الأطر الدينية في بناء نموذج اقتصادي يراعي المسؤولية الأخلاقية، ويعزز من استدامة الموارد، ويسهم في تحقيق مبدأ الشورى والعدل في توزيع الثروات والفرص، بما يخدم الاقتصاد الأخضر ويحقق تطلعات التطوير المستدام بما يتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية.^(٣) كما أن الإسلام وضع شرطاً أساسياً لممارسة العمل في كل أوجه النشاط الاقتصادي، وهو عدم الفساد في الأرض، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَبْنَعْ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٤). هذا توفر السياسات الشرعية إطاراً متكاملاً يُعنى بتطبيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة داخل المجتمعات الإسلامية، مما يُبرز قدرتها على معالجة التحديات المعاصرة ضمن منظور إسلامي شامل وفعال.

فمثلاً يمثل الاقتصاد الأخضر في ماليزيا نموذجاً متطوراً للتنمية المستدامة التي تجمع بين تحقيق النمو الاقتصادي وحماية البيئة. تبنت ماليزيا مجموعة من السياسات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز استخدام الموارد الطبيعية بطريقة أكثر كفاءة واستدامة وتقليل تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة.

١. محمد زمان، السنة النبوية وقضايا التنمية البشرية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠١٦، ص ٩٠.

٢. أحمد بن حمد الخليلي، القيم الإسلامية ودورها في تقديم الحلول للمشكلات البيئية العالمية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ٢٠١٠، ص ٦٨.

٣. فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، البيئة والبعد الإسلامي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠٠٧، ص ٣٨.

٤. سورة القصص، الآية: ٧٧.

من أبرز التجارب الماليزية في هذا المجال تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة، مثل الاستثمار في تقنيات الطاقة الشمسية والرياح، وتطبيق مشاريع إعادة التدوير على نطاق واسع وتحفيز الشركات لتبني ممارسات صديقة للبيئة. كما ركزت الدولة على برامج التوعية المجتمعية لتعزيز ثقافة الاستدامة بين المواطنين وتشجيعهم على المشاركة الفاعلة في الحفاظ على البيئة. هذا النموذج يظهر كيف يمكن للدول المزج بين الابتكار الاقتصادي والمسؤولية البيئية، مما يضع ماليزيا كمثال يُحتذى به للدول الساعية لتحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الطبيعة.

التحديات التي تعترض دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة: أبرز هذه التحديات هي:

١- نقص الوعي حول أهمية الاقتصاد الأخضر والتغيرات الإيجابية التي يمكن أن يحدثها على مستوى المجتمع والبيئة. في العديد من الدول الإسلامية، لا يزال الكثيرون يفتقرون إلى الفهم الكامل لكيفية تطبيق هذا المفهوم في قطاعات مثل الطاقة، الزراعة، الصناعة، وإدارة الموارد الطبيعية. وهذا النقص في المعرفة يؤثر بشكل مباشر على سرعة التحول إلى نماذج اقتصادية أكثر استدامة.

٢- التحدي الآخر يتعلق بالبنية التحتية وضعف الاستثمارات في المشروعات الخضراء. تمثل التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة أساسيات أي تحول نحو الاقتصاد الأخضر، ولكن عدم توفر الموارد المالية والتقنية اللازمة يجعل من الصعب على العديد من الدول الإسلامية مواكبة هذا التوجه. إضافة إلى ذلك، تواجه بعض الحكومات صعوبة في جذب استثمارات أجنبية بسبب الأوضاع الاقتصادية أو السياسية غير المستقرة.

٣- قلة التشريعات والسياسات الداعمة تمثل عائقاً كبيراً. بينما تُعد القوانين المنظمة والداعمة للاقتصاد الأخضر أداة حيوية لتعزيز التنمية المستدامة، تفتقر العديد من الدول الإسلامية إلى أطر قانونية واضحة تتبنى هذا التوجه وتُحفّز القطاعين العام والخاص على العمل من أجل تحقيقه.

ولا يمكن تجاهل التحديات البيئية نفسها، مثل التصحر وشح المياه والتغيرات المناخية التي تُشكل هاجساً دائماً لتلك الدول. فهذه القضايا تضيف عبئاً مضاعفاً يجعل من الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر أمراً بالغ التعقيد، حيث تحتاج الحلول المقترحة إلى أخذ الظروف البيئية الحالية بعين الاعتبار^(١).

المطلب الثالث: التكامل بين الفكر الإسلامي والمنظمات الدولية (نماذج تطبيقية)

يُمثل التكامل بين الفكر الإسلامي والمنظمات الدولية نقطة تحول جوهرية في عالمنا المعاصر، حيث يسعى إلى تعزيز الانسجام والتواصل بين الثقافات المختلفة بهدف الوصول إلى حلول عملية للتحديات العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعتمد هذا التكامل على الجمع بين المبادئ الإسلامية وقواعد العمل الدولي لإيجاد أرضية مشتركة للتعاون المثمر، ويُمثل التكامل بين الفكر الإسلامي والمنظمات الدولية خطوة نحو بناء عالم أكثر توازناً واستدامة^(٢).

كما يمكن للطرفين تحقيق إنجازات ملموسة تسهم في معالجة الأزمات العالمية وتعزيز السلام والتفاهم بين الشعوب عبر تعزيز الشراكة وتبادل المعرفة والخبرات، وهذا النهج التعاوني ليس مجرد ضرورة زمنية بل فرصة فريدة لإطلاق طاقات مشتركة نحو مستقبل أفضل، كما تلعب الهيئات الإسلامية دوراً ملموساً في دعم البرامج الدولية الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى سبيل المثال يُمكن توظيف التمويل عبر الأوقاف الإسلامية لإنشاء مشاريع تعليمية وبنية تحتية في المناطق المحتاجة، مما يدفع عجلة التنمية ويُحقق أثراً إيجابياً مباشراً^(٣).

أولاً: الفكر الإسلامي والمنظمات الدولية: مساحات مشتركة

تتشابه القيم التي يدعو إليها الفكر الإسلامي مع تلك التي تروج لها المنظمات الدولية، مثل تحقيق العدالة الاجتماعية، احترام كرامة الإنسان، وضمان المساواة بين جميع أفراد المجتمع، هذه المبادئ المشتركة تُشكّل أساساً قوياً للتفاهم والعمل المشترك بين الطرفين، مما يُعزز التعاون في مختلف المجالات، وعلى الرغم من وجود مساحات مشتركة، إلا أن هناك عقبات تقف أمام تحقيق التكامل الكامل، من أبرز هذه التحديات اختلاف الرؤى الثقافية والدينية، بجانب السياسات الدولية التي قد

١. إبراهيم زيد الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩

٢. محروس أحمد إبراهيم غبان، التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية، المدينة المنورة، دار الايمان، ط ٢، ٢٠٠٩، ص ١٢١.

٣. عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠١٢، ص ٣٦.

تتعارض أحياناً مع القيم الإسلامية، التعامل مع هذه التحديات يتطلب الاستمرار في الحوار البناء والعمل على تعزيز التفاهم الثقافي واحترام التنوع.^(١)

الإسلام كرسالة إنسانية ينطلق من قيم التسامح والرحمة والسعي لتحقيق التوازن بين الحق والواجب، وهي ذاتها السمات التي تسعى العديد من المنظمات الدولية لتعزيزها عبر المبادرات العالمية والمشاريع التنموية. على سبيل المثال، نجد الحديث الشريف الذي يقول: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره"^(٢)، يندرج ضمن روح الحقوق المتبادلة والتعاون الذي يغير واقع المجتمعات بشكل إيجابي.

ثانياً: نماذج عملية للتكامل بين الفكر الإسلامي والمنظمات الدولية:

تحتل الأمانة في الوعد والمصادقية في العهد مكانة بارزة في تعاليم الإسلام، حيث وردت أحاديث كثيرة عن الرسول (ﷺ) تجسد أهمية الوفاء بالعهود. من أبرز هذه الأحاديث: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليوف إذا وعد". كما قال أيضاً: "يجب على المؤمنين الوفاء بالمواعيد والصدق فيها"^(٣).

كما تتجسد النماذج التطبيقية للتكامل بين الفكر الإسلامي والمنظمات الدولية في عدد من المبادرات والممارسات التي تعكس قدرًا كبيرًا من التفاهم والتعاون المشترك، من أبرز هذه النماذج، الدور الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة في توجيه برامج التنمية التي تراعي المبادئ الإنسانية والإسلامية، حيث تم تعزيز مفاهيم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان من خلال استراتيجيات تتوافق مع القيم الإسلامية، كحفظ الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، هذه النماذج تؤكد أن الفهم المتبادل والاحترام المتبادل بين الفكر الإسلامي والمنظمات الدولية يسهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف الإنسانية والتنمية بشكل أكثر تكاملاً، ويخلق بيئة محفزة للتفاهم الثقافي والديني، مما يدعم الاستقرار والتنمية على المستويين المحلي والدولي، ويعزز مبدأ الشراكة والتعاون الذي يعكس عمق القيم الإنسانية المشتركة ومبادئ العدالة والسلام.^(٤)

١. إبراهيم زيد الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨

٢. شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن محمد السخاوي (٨٣١ - ٩٠٢ هـ). المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة - ط الميمنة، تحقيق: محمد عثمان الخشت. بيروت: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٩٨٥، رقم الحديث: ١٠٣٤

٣. بحار الأنوار، ج ٧٧، ص ١٤٩

٤. إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠١٢، ص ١١.

منظمة التعاون الإسلامي: ان منظمة التعاون الإسلامي تعد مثالاً بارزاً يُجسد التكامل بين الفكر الإسلامي والمنظمات الدولية، وتركز المنظمة على تشجيع التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الإسلامية، كما أنها تعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات دولية لتحقيق أهداف مثل مكافحة الفقر وتعزيز فرص التعليم للجميع.^(١)

يُعد نموذج منظمة التعاون الإسلامي من أبرز الأمثلة على سبل تحقيق التكامل الفعّال بين الفكر الإسلامي والمنظمات الدولية، وقد تأسست المنظمة بهدف تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء والدفاع عن المصالح المشتركة، مع التركيز على قضايا الأمة الإسلامية على الصعيدين السياسي والاجتماعي. ويعتمد نموذج التعاون الإسلامي على مبادئ تتفق مع القيم الإسلامية، مثل العدالة، والمساواة، والتعايش السلمي، مع تعزيز قدرات الدول على التعامل مع التحديات العالمية والإقليمية.^(٢) كما تسعى المنظمة إلى تنسيق الجهود في مجالات متعددة، تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، والأمن الجماعي، بحيث يتم دمج المبادئ الإسلامية في السياسات والبرامج التنفيذية للمنظمات الدولية، من خلال تفعيل آليات الحوار والتعاون، تسهم المنظمة في دعم المبادرات التي تعكس القيم الإسلامية، مع التفاعل مع بنيتها التحتية الدولية وتبادل الخبرات والمعرفة، يتطلب هذا النموذج رسم استراتيجيات مرنة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الدول الإسلامية، مع العمل على تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية الأخرى، وتطوير قدراتها في مجالات السلام، والتنمية، والمصالحة، على الرغم من التحديات السياسية والثقافية التي تواجه هذا النموذج، فإن التركيز على الحوار وتعزيز فهم متبادل بين الحضارات يُعدّ من العوامل الحاسمة لدعم استمرارية وديناميكية التعاون بين الفكر الإسلامي والمنظمات العالمية. يتضح أن نموذج منظمة التعاون الإسلامي يحمل إمكانات كبيرة لتوطيد العلاقات الدولية المبنية على المبادئ الأخلاقية والدينية، مما يعزز من دور المجتمع الإسلامي على الساحة الدولية ويُسهم في بناء عالم أكثر توازناً وتفاعلاً.^(٣) بالإضافة إلى ذلك، شهدت منظمة التعاون الإسلامي تنفيذ العديد من المبادرات التي

١. محمد عبد الرحيم عبد الرحيم، التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤتمر التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية المستدامة، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٦.

٢. أحمد عبد العوايشة، تنمية الموارد البشرية لسكان العالم الإسلامي في ضوء العقيدة الإسلامية، مؤتمّر للبحوث والدراسات، مجلة علمية مؤتمّة، مجلد ٢، عدد ٢، ٢٠١٠، ص ٢٦.

٣. أحمد عبد العوايشة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

تسعى إلى تفعيل مبادئ الشريعة الإسلامية في إطار العمل الدولي، بدءاً من برامج مكافحة التطرف وحتى تعزيز الحوار بين الثقافات، بحيث تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

التحديات التي تعيق دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التنمية المستدامة:

- ضعف التنسيق بين الدول الأعضاء نتيجة لاختلاف أولوياتها وأهدافها الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني المنظمة من نقص الموارد المالية اللازمة لدعم برامج التنمية، حيث يعتمد تمويل المشاريع غالباً على مساهمات الدول الأعضاء، والتي قد تكون غير كافية في بعض الأحيان^(١).
- تعرقل الصراعات والنزاعات الداخلية والخارجية جهود التنمية المستدامة، بسبب تفاقم الأزمات الإنسانية وانعدام الاستقرار في بعض الدول. أما من الناحية الاقتصادية، تواجه بعض الدول الإسلامية تحديات كبيرة، مثل معدلات البطالة المرتفعة والفقر والاعتماد على اقتصاديات أحادية المصادر التي تجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية.
- تشكل الجوانب الاجتماعية تحدياً آخر مثل محدودية التعليم وتراجع الوعي بمفهوم التنمية المستدامة على مستوى شعوب بعض الدول. كما تعيق ضعف البنية التحتية والتكنولوجية في العديد من المناطق القدرة على تنفيذ المبادرات الحديثة. بالرغم من هذه التحديات، تظل إمكانية تعزيز التعاون بين الأعضاء وتطوير استراتيجيات مشتركة فعالة أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل^(٢).

منظمة الصليب الأحمر: يُعتبر دور منظمة الصليب الأحمر محورياً في دعم جهود التنمية المستدامة داخل الدول الإسلامية من خلال مساهماتها المتنوعة التي تركز على تحسين حياة المجتمعات وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. المنظمة تعمل بشكل أساسي على تقديم المساعدات الإنسانية الفورية في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، مما يساهم في تقليل الآثار السلبية على الفئات الأكثر ضعفاً. علاوة على ذلك، تسعى المنظمة إلى توفير خدمات صحية أساسية عبر بناء المنشآت الطبية وتجهيزها، إلى جانب نشر الوعي الصحي وتعزيز الوقاية من الأمراض، وهو ما يدعم أهداف التنمية الصحية المستدامة. كما تحرص على المساهمة في مشاريع البنية التحتية كإعادة بناء المنازل المتضررة، وتوفير المياه النظيفة والصرف الصحي لضمان حياة كريمة للسكان. في الجانب الاجتماعي،

١. محمد عبد الرحيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

٢. محمد عبد الرحيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

تعمل المنظمة على دعم برامج تعليمية وتدريبية تُسهم في تمكين الشباب والنساء وتوفير فرص عمل، مما يعزز النمو الاقتصادي ويساعد في القضاء على الفقر. إضافة إلى ذلك، تُولي المنظمة أهمية كبيرة لاحترام الثقافة والقيم المحلية أثناء تنفيذ مشاريعها، الأمر الذي يخلق بيئة تعاونية تُسهم في تحقيق استدامة طويلة الأمد. من خلال شراكات مع الحكومات والمنظمات المحلية والإقليمية، تُثبت منظمة الصليب الأحمر قدرتها على دمج جهودها الإنسانية مع أهداف التنمية المستدامة، مما يجعلها أحد الأطراف الفعالة في تعزيز رفاه المجتمع في الدول الإسلامية^(١)

التحديات والمشكلات التي تواجه منظمة الصليب الأحمر في تحقيق التنمية المستدامة: تتعدد وتتوسع بناءً على السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية. من أبرز هذه التحديات ضعف الوعي العام تجاه دور المنظمة وأهدافها، حيث قد تُفسر أنشطتها في بعض الحالات بشكل خاطئ أو تُواجه بشكوك نظراً لطبيعة العلاقات بين المجتمعات الإسلامية والمنظمات الدولية. إلى جانب ذلك، غالباً ما تصطدم المنظمة بتحديات البنية التحتية الضعيفة في العديد من هذه الدول، ما يعوق تنفيذ مشاريع طويلة الأمد ويُعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يضاف إلى ذلك قلة الموارد المحلية والدعم المالي، حيث تعتمد المنظمة بشكل كبير على الدعم الخارجي الذي قد يكون غير كافٍ مقارنة بحجم الاحتياجات. العوامل الثقافية والدينية قد تمثل تحدياً أيضاً، حيث تحتاج المنظمة إلى فهم عميق للعادات والتقاليد المحلية لضمان أن تكون تدخلاتها مقبولة وثمرّة. علاوة على ذلك، عدم الاستقرار الأمني والسياسي في بعض الدول الإسلامية يجعل الوصول إلى المجتمعات الأكثر احتياجاً أمراً محفوفاً بالمخاطر. من الضروري أن تعمل منظمة الصليب الأحمر على تعزيز تواصلها مع الجهات المحلية الحكومية وغير الحكومية، وتطوير استراتيجيات تضمن استدامة المشاريع وتحقيق اندماج مجتمعي أكبر.

برنامج الغذاء العالمي: يلعب برنامج الغذاء العالمي دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإسلامية، حيث يركز على دعم جهود مكافحة الفقر والجوع وتعزيز الأمن الغذائي. يعمل البرنامج على توفير المساعدات الغذائية للشرائح الأكثر احتياجاً، خصوصاً في المناطق المتأثرة بالنزاعات والكوارث الطبيعية، وهو ما يساهم في تحسين ظروفهم المعيشية بشكل مباشر. ومن بين أوجه إسهامه، يتعاون البرنامج مع الحكومات والمؤسسات المحلية لتعزيز القدرات الزراعية وتطوير البنية التحتية. كما يروج لبرامج التغذية المدرسية التي لا تسهم فقط في تحسين صحة الأطفال، بل تساعد أيضاً في زيادة معدلات

١- إبراهيم زيد الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠

التعليم. بجانب ذلك، يدعم البرنامج المبادرات التي تسعى لتمكين المجتمعات المحلية اقتصادياً من خلال توفير التدريب والموارد اللازمة لتحقيق استدامة طويلة المدى. إلى جانب العمل الإغاثي، يسعى برنامج الغذاء العالمي إلى بناء شراكات دولية وإقليمية تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المعترف بها عالمياً، بما يشمل القضاء على الجوع وتعزيز النمو الاقتصادي العادل في هذه الدول الإسلامية.^(١)

التحديات والمشكلات التي تعترض دور برنامج الغذاء العالمي في تعزيز التنمية المستدامة: تتسم بالتعدد والتعقيد، حيث تتبع معظمها من مجموعة عوامل مترابطة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قدرة البرنامج في تحقيق أهدافه. من بين أبرز هذه التحديات، يوجد النزاعات المسلحة والحروب التي تعوق إيصال المساعدات الغذائية للسكان المحتاجين، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي الذي يعرقل التخطيط طويل الأمد ويخلق بيئة غير مواتية للتنمية. كما تلعب مشكلات الفقر وارتفاع معدلات البطالة دوراً محورياً في تعزيز الاعتماد على المساعدات الخارجية، مما يجعل المجتمعات ضحية دائمة للعجز التنموي بدل السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي. إضافةً إلى ذلك، تساهم الكوارث الطبيعية وتغير المناخ في تعميق الأزمة، حيث تؤدي إلى نقص الموارد الزراعية والمائية الضرورية لتأمين الأمن الغذائي^(٢). من جهة أخرى، تظهر تحديات مرتبطة بالبنية التحتية الضعيفة والقدرات الإدارية المحدودة داخل بعض الدول الإسلامية، مما يصعب عملية توزيع المساعدات بشكل فعال وعادل. إلى جانب ذلك، قد تواجه البرامج التنموية صعوبات تتعلق بالثقافات المحلية والأعراف الاجتماعية التي تتطلب توافقاً دقيقاً لضمان النجاح دون إثارة العوائق أو النزاعات. على الرغم من هذه الصعوبات، فإن برنامج الغذاء العالمي يعمل بجهد لإيجاد حلول مبتكرة تدعم التنمية المستدامة، بما يشمل الاستثمار في مشاريع زراعية صغيرة، وتشجيع التعليم، وتطوير المهارات، مما يساهم في بناء أسس قوية لمستقبل أكثر استقراراً واستدامة^(٣).

الخاتمة:

إن الإسهام الفكري الإسلامي يتجلى في مواجهة تحديات التنمية المستدامة من خلال ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، الأخلاق، والتكامل بين الجوانب الروحية والمادية.

توصلت في هذه الدراسة الى العديد من النتائج أهمها:

١ - إسماعيل محمد قانة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

٢ - أحمد عبد العوايشة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

٣ - إبراهيم زيد الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

- ١- الفكر الإسلامي يركز على أهمية توازن الحقوق والواجبات، مع إيلاء رضاء الإنسان واستقرار المجتمع أهمية كبرى، مما يساهم في بناء منظومة تنموية متماسكة تتوافق مع المبادئ الدينية والأخلاقية. كما يعزز المبادئ الاقتصادية الإسلامية التي تقوم على العدالة في توزيع الثروات، ومقاومة الاستغلال، وتشجيع العمل وأثره في تحقيق التنمية الشاملة.
- ٢- يؤمن الفكر الإسلامي أن التعليم أساس للتنمية المستدامة، ويحث على نشر المعرفة وتطوير القدرات البشرية، مع ترسيخ قيم الالتزام والتعاون على مستوى الأفراد والمجتمعات، إضافة إلى ذلك، يولي الإسلام أهمية كبيرة للابتكار والتقنية، مع تعزيز روح المبادرة والتطوير المستمر، بما يسهم في تحقيق استدامة الموارد وتحسين نوعية الحياة.
- ٣- تتوطد العلاقات الدولية من منظور إسلامي من خلال قيم الوحدة والتسامح، مع تشجيع التعاون على أساس مبادئ العدل والإنصاف، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على جهود التنمية العالمية.
- ٤- يشكل التراث الفكري الإسلامي إطاراً قيماً وأساساً للسياسات التنموية المستقبلية، مبنياً على مبادئ العدالة، الأخلاق، والابتكار، مما يزود المجتمعات بالإمكانات اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة تتوافق مع هويتها الثقافية والدينية، وتضمن رفاهية الأجيال القادمة.

كما توصل الباحث الى العديد من التوصيات أهمها:

- ١- العمل على ترسيخ قيمة العدالة الاجتماعية باعتبارها عنصراً أساسياً لتحقيق التوازن والعدالة بين أفراد المجتمع، ودعم التنمية الاقتصادية التي تستند إلى مبادئ الاقتصاد الإسلامي والتي تضمن توزيع الثروة بشكل عادل وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ٢- العمل على تفعيل السياسات التي تعزز من أهمية التعليم المستدام، باعتباره ركيزة لبناء قدرات الإنسان وفقاً لمبادئ التربية الإسلامية التي تحت على العلم والمعرفة المستدامة.
- ٣- تشجيع الابتكار التكنولوجي المستمد من المبادئ الإسلامية الذي يعزز من كفاءة الموارد ويحافظ على البيئة، إذ أن التشجيع على البحث العلمي والتطوير يجب أن يتوافق مع القيم الأخلاقية والبيئية الإسلامية.
- ٤- تعزيز التعاون الدولي من منظور إسلامي يتطلب بناء نماذج تعاون تعتمد على التضامن الإسلامي والدفاع عن مصالح الأمة الإسلامية، مع الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في تحقيق التنمية المستدامة.

- ٥- ينبغي أن تتسم السياسات العامة بالمرونة وتبني رؤى مستقبلية مرنة تتجاوب مع التحديات الراهنة، مع وضع استراتيجيات فعالة تضمن استدامة التنمية وتعزيز الدور الإسلامي في رسم مستقبل أفضل للأجيال المقبلة.
- ٦- تخصيص حصص من الزكاة لدعم مشاريع تعليمية، وصحية، واستثمارية مستدامة تخدم الفئات المحتاجة بشكل مستمر بدلاً من تقديم الدعم المؤقت والحلول السريعة.
- ٧- إدماج الوقف في تمويل برامج تنمية مبتكرة، مثل إنشاء صناديق استثمارية مخصصة لتعزيز الفرص الاقتصادية وتمكين المجتمعات من تحقيق الاكتفاء الذاتي. يمكن أيضاً استخدام أصول الأوقاف بشكل أكثر فعالية لاستثمارها في مشاريع تخدم الأجيال الحالية والقادمة.
- ٨- العمل على الجمع بين هذه الأدوات الثلاث (الزكاة والوقف والمؤسسات الدينية) تحت مظلة تخطيط مدروس وعصري يمكن أن يسهم بفعالية في بناء مجتمعات أكثر توازناً وعدالة، ويعزز من قدرتها على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

المصادر والمراجع:

١- القرآن الكريم

- ٢- إبراهيم أحمد عمر، فلسفة التنمية رؤية إسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي - مكتب الخرطوم، ط١ ١٩٨٩.
- ٣- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان.
- ٤- نواز عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات. دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات، ط١، ٢٠٠٩.
- ٥- تقرير مستقبلنا المشترك، الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧م، من إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، دار عالم الكتب.
- ٦- أبو زنت وغنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، عمان-الأردن، م٣٦، ع١، ٢٠٠٩.

- ٧- الكيلاني، إبراهيم زيد، الأسس العقائدية والأخلاقية للتنمية في الإسلام، مؤتمر الإسلام والتنمية، جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، ٢٨-٢٩/أيلول/١٩٨٥م، نشر جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، عمان-الأردن، ١٩٩٢.
- ٨- حسين عثمانى، المرجعية الحقيقية للتنمية المستدامة بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة محمد خيضر، العدد ٣٣، ٢٠١٤.
- ٩- مأمون سالم، إدارة الاستدامة والتنمية في القرآن والسنة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣، العدد ١٠، ٢٠١٩.
- ١٠- محمود الكفراوي عوف، التوسع في آليات الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة، بحوث في الاقتصاد الإسلامي. القاهرة: مؤسسة الثقافة الجامعية، ٢٠٠٠.
- ١١- عامر الكبسي، دراسات حول التنمية المستدامة. الرياض: جامعة نايف للنشر، ٢٠١٩.
- ١٢- فراس بن ساسي، التنمية المستدامة في السنة النبوية. تونس: جامعة زيتونة، ٢٠١٨.
- ١٣- محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، شركة عكاظ لنشر والتوزيع، جدة، ١٩٨١.
- ١٤- عبد الله الغانم، التنمية من منظور إسلامي، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، العدد الثاني، ٢٠٠٤.
- ١٥- محمد يعقوبي، مسعود ميهوب، التنمية المستدامة: تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية، الملتقى الدولي حول: مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، ٢٠١٢.
- ١٦- المتولي إسماعيل بدير، الاتجاهات المعاصرة في التنمية البشرية المستدامة، بحث مرجعي مقدم الى اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة، أصول التربية والتخطيط التربوي، ٢٠١٦.
- ١٧- ماهر حسين حصوة، الاسرة المسلمة في ظل التغيرات العالمية المعاصرة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ٢٠١٥.
- ١٨- عبد الكريم بكار، مدخل الى التنمية المستدامة، دار القلم، دمشق، ط ١، (١٩٩٩).
- ١٩- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
- ٢٠- أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الابعاد والمنهج، القاهرة، مكتبة شباب المعرفة، ٢٠٠٧.

- ٢١- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية، ٢٠١٢.
- ٢٢- عبد الجبار السبهاني، دور الوقف في التنمية المستدامة، مجلة الشريعة والقانون، الإمارات، العدد ٤٤، ٢٠١٠.
- ٢٣- قطب الريسوني المحافظة على البيئة من منظور إسلامي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨.
- ٢٤- محمد زمان، السنة النبوية وقضايا التنمية البشرية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠١٦.
- ٢٥- أحمد بن حمد الخليفي، القيم الإسلامية ودورها في تقديم الحلول للمشكلات البيئية العالمية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ٢٠١٠.
- ٢٦- فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، البيئة والبعد الإسلامي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠٠٧.
- ٢٧- محروس أحمد إبراهيم غبان، التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية، المدينة المنورة، دار الايمان، ط ٢، ٢٠٠٩.
- ٢٨- عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠١٢.
- ٢٩- إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠١٢.
- ٣٠- محمد عبد الرحيم عبد الرحيم، التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤتمر التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية المستدامة، مصر، ٢٠٠٧.
- ٣١- أحمد عبد العوايشة، تنمية الموارد البشرية لسكان العالم الإسلامي في ضوء العقيدة الإسلامية، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلة علمية مؤتة، مجلد ٢، عدد ٢، ٢٠١٠.